مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون

النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بأيادٍ إسرائيلية

- مُلخص -

"مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" هو منتج مشترك لييش دين وأطباء من أجل حقوق الإنسان. يتناول التقرير الأحداث التي أدت إلى التهجير القسري لمئات العائلات الفلسطينية من منازلها في الضفة الغربية. في أعقاب سياسة تنتهجها إسرائيل وعنف المستوطنين، في غضون أقل من سنتين تم إخلاء نحو 100 ألف دونم من الأراضي شرقي شارع ألون بالكامل تقريبًا من السكان الفلسطينيين الذين عاشوا فيها طوال عقود.

لم يكن هذا رحيلًا طوعيًا بل نقل قسري إثر عدة عوامل متداخلة: القمع المؤسسي لسنين طويلة، عنف جسدي يوميّ، إرهاب نفسي غازي وضرر اقتصادي خطير. أدت جميع هذه الأمور إلى فقدان الأمان الشخصي، تآكل متواصل للحصانة الجماهيرية وتفكيك نسيج الحياة المشترك لسبع تجمعات رعويّة فلسطينية، التي اضطرت للرحيل من الأراضي التي اعتبرتها بيتًا لها.

اعتبرت السلطات الإسرائيلية هذه البلدات غير مُعترفة ونكّلت بسُكانها طوال سنين، لكن نقطة التحوّل جاءت بعد أن أنشأ المستوطنون بؤر مزارع استيطانية بالقرب من هذه التجمعات. تعاظم العنف القادم من بؤر المزارع الاستيطانية في آخر سنتين، خلقت بيئة لا تُتيح العيش أو الحياة للمجتمعات الرُعويّة الفلسطينية وعمليًا تطردهم وتهجّرهم من منازلهم.

رغم أنه على المستوى الرسمي تتنصل إسرائيل من أفعال المستوطنين بادعاء أن البؤر الاستيطانية غير شرعية، من الناحية العملية تدعمها وتستفيد من ثمار العنف ضد الفلسطينيين، مما يساعد على تحقيق الأهداف التي تريدها الدولة. بهذا الشكل، تمسّ إسرائيل بشكل منهجي ومتواصل بحقوق المُجتمعات الرُعوية الفلسطينية في الضفة الغربية، بينها الحق بالحياة والأمان، الحق بالصحة، الحق بحرية التنقّل والحركة، الحق بالملكية الخاصة، الحق بالتزرّق وكسب العيش، والحق بالكرامة.

يخلص تقرير "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" إلى الاستنتاج الأساسي بأن اسرائيل تتحمل مسؤولية ارتكاب جريمة حرب النقل القسريّ للفلسطينيين في الضفة الغربية، الجارية بدعمها، من قبل مُرسَليها أو

مواطنيها. علاوة على ذلك، تدخّل الدولة الكبير، أساليب عملها، منهجيّة هذه الأفعال وتكراريّتها في مواقع مُختلفة، تقود إلى استنتاج لا بُد منه أنه في بعض مناطق الضفة الغربية تنفّذ اسرائيل مُمارسات التطهير العرقي ضد الفلسطينيين.

المُجتمعات الرُعوية الفلسطينية

كل ما ترغب به المُجتمعات الرُعوية الفلسطينية هو أن تحافظ على أسلوب حياتها التقليدي، ولها نسيج اجتماعيّ، اقتصاديّ، وثقافيّ فريد من نوعه. تعتمد في ترزّقها على تربية المواشي والزراعة الحيوانية، وترتكز إلى حدٍ كبير على الوصول إلى الأراضي الرعوية وموارد المياه الطبيعية، التي تُشكّل موردًا أساسيًا لمعيشتها.

عاشت في المنطقة التي يُركز عليها التقرير سبع مُجتمعات رُعوية فلسطينية – راس التين، القبون، عين سامية، عين الرشاش، خربة جبعيت، المُعرجات، ووادي السيق. وصلت مُعظم هذه المجتمعات إلى الضفة الغربية بعد أن قامت إسرائيل بتهجيرها من النقب عام 1948. عاشت عمليات تهجير إضافية من المناطق التي سكنتها بحجج إغلاق منطقة إطلاق نار وانشاء مُعسكرات للجيش، حتى استقرت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي على أراضي فلسطينية خاصة بموافقة مالكيها.

نجح أبناء المُجتمعات بالصمود طوال عشرات السنين بمواجهة الضغط الذي مارسته عليهم السلطات الإسرائيلية، إلا أن إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية غيّر حياتهم بالكامل. باشر الإسرائيليون القادمون من البؤر الاستيطانية بالتنكل لسكان التجمعات بشكل مُمنهج، في الأراضي الرُعوية بالبداية ثم في الخيام السكنية نفسها. شمل العنف عنفًا جسديًا، إيذاء الحيوانات، الإضرار بالممتلكات، التهديد والمضايقة. كان بعض المستوطنين مسلحين، وفي أحيان رافقهم جنود حتى.

سيطر المستوطنون بشكل مُمنهج على مُعظم مصادر المياه الطبيعية وألزموا أبناء هذه المجتمعات على الاعتماد بشكل حصري على شراء العلف والماء. بالتالي تسببوا للرعاة الفلسطينيين بضرر إقتصادي مُعتبر، واضطر العديد من أبناء المجتمع بيع مواشيهم والترزّق من العمل كعمال في المستوطنات الإسرائيلية. اضطرت بعض العائلات في تجمع المُعرجات منذ عام 2020 لهجرة منازلها. في 2022 هُجر تجمع راس التين بالكامل من الأراضي التي شكلت له بيتًا طوال 30 سنة.

> **تفاقم الوضع مع مرور الوقت وفي عام 2020 مع إنشاء بؤرة استيطانية أخرى أصبح الوضع لا يطاق. أصبح العنف تجاه رعاتنا يوميًا وخطيرًا جدًا. قاموا بتفريق قطعانهم على أراضي الرعي خاصتنا واعتدوا على أنابيب المياه خاصتنا.**
>
> **قالوا "هذه أراضينا. سنقتلكم إذا ما دخلت قطعان مواشيكم أراضينا". لم تنتهِ هذه اللقاءات بالتهديد الشفهي، بل كانت هناك اعتداءات جسدية. أنا نفسي**

تعرضت للتهديد "سنذبحك، سنقتلك". أصبحت الحياة جحيمًا. بدأت العائلات تهجر المكان - حقق العنف النجاح.

يونس أبو عيد، عين سامية

حدثت نقلة نوعية في عنف المستوطنين خلال عام 2023 وأصبح العنف يوميًا. خلال السنة، وصل المستوطنون من جهة بؤر المزارع الاستيطانية وهاجموا الرُعاة، اقتحموا المناطق السكنية، أحرقوا الخيام، وسرقوا المواشي والحيوانات والممتلكات. لم يُحرك في أي من هذه الحالات الجيش والشرطة – السلطات المسؤولة عن أمن السكان الفلسطينيين – إصبعًا لمنع عنف المستوطنين والمضايقات أو لاعتقال المُهاجمين وملاحقتهم قضائيًا. في صيف 2023 هُجّر مجتمعي عين سامية والقبون من منازلهم.

شكّل انطلاق الحرب في غزة المرحلة الأخيرة من التهجير القسري. في الأسابيع الأولى بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ارتكب الإسرائيليون عمليات انتقام بالفلسطينيين في نواحي الضفة الغربية. في هذه الفترة، وصل مستوطنون مسلحون إلى التجمعات السكنية الفلسطينية، هددوهم وفي بعض الحالات حتى حددوا لهم موعدًا للرحيل وإلا. بغياب الحد الأدنى من الحماية من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، هجرت تجمعات عين الرشاش، خربة جبعيت، ووادي السيق الأراضي التي عاشت عليها طوال عشرات السنين.

بؤر المزارع الاستيطانية

على مدى العقد الماضي، أنشأ المستوطنون، بمساعدة الدولة، أكثر من 100 بؤرة زراعية استيطانية جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية. يعيش في بؤر المزارع الاستيطانية عددًا قليلًا من الناس، الذين يستولون على أراضٍ شاسعة بواسطة تشييد مباني غير مرخصة، رعي المواشي في أراضي رحبة، الاستيلاء على مصادر المياه الطبيعية، وفي معظم الأحيان أيضًا بانتهاج العنف ضد السكان الفلسطينيين المحليين. تُقام معظم بؤر المزارع الاستيطانية في مناطق محددة كمناطق C، ولكن في عام 2024 بدأ المستوطنون في بناء بؤر استيطانية جديدة في أراضي المنطقة B أيضًا، التي كانت حتى ذاك الحين خالية من المستوطنات الاسرائيلية.

في المنطقة التي يركز عليها تقرير "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون"، توجد 11 بؤرة مزرعة استيطانية: مزرعة ملأخي هشالوم (ملائكة السلام)، مزرعة رشاش، مزرعة تئينا، مزرعة جال يوسيف، معوز إستير، مزرعة ميخا، هبالاديم، معليه شلومو جنوب، مزرعة ريمونيم، مزرعة زوهار، مزرعة همكوخ. إلى جانبها، توجد في هذه المنطقة مستوطنتان قديمتان هما كوخاف هشاحر وريمونيم، بالإضافة إلى البؤر الاستيطانية الثابتة معاليه شلومو وميتسبي كراميم اللتان أنشئتا أوائل العقد الأول من الألفينيات.

يُعتبر إنشاء بؤر المزارع الاستيطانية ونهج المستوطنين الذين يعيشون فيها نهجًا منتظمًا، مصممًا لتحقيق الهدف المُعلن المتمثل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. من خلال أعمال عنف وإرهاب المستوطنين عمل المستوطنون إلى إيذاء المجتمعات الرُعوية الفلسطينية جسديًا، نفسيًا، واقتصاديًا، وقاموا بتهجيرهم من بيوتهم.

في 10.7 ظهرت مليشيات المستوطنين المُسلحين في حيّزنا السكنيّ وطالبتنا بمغادرة الموقع على الفور، تحت طائلة التهديد إذا لم نقم بذلك سيحرقون المنازل على رؤوس ساكنيها. لم يكن باليد حيلة، لا حول ولا قوة، ولم يكن أمامنا أي خيار عدا عن الرحيل.

هارون كحلة، وادي السيق

يعمل المستوطنون كميليشيات مسلحة برعاية الدولة، وفي غياب إنفاذ القانون يستنسخون نموذج عملياتهم في مناطق واسعة. بهذا المنوال إستولى المستوطنون من 11 بؤرة مزرعة استيطانية في غضون أقل من خمس سنوات على نحو 100 ألف دونم من الأراضي.

سياسة اسرائيل

لا تفي إسرائيل بالواجبات التي يحددها لها القانون الإنسانيّ الدوليّ. يتعارض مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية مع القانون الدوليّ، وهو المُسبب والمُحرك الأساسي لمُجمل الأحداث الموصوفة في التقرير. إضافة على ذلك، فإن تصوّر إسرائيل بأن مناطق C تابعة لها والسياسات الحكومية المُعلنة، المدعومة بالأفعال، تطمح إلى ضم بعض أجزاء أراضي الضفة الغربية على الأقل وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، مما يُشكل أيضًا انتهاكًا صارخًا للقانون الدوليّ.

على الرغم من أن الموقف الرسمي لإسرائيل هو أن معظم بؤر المزارع الاستيطانية في الضفة الغربية غير قانونية، إلا أن الدولة في واقع الأمر بشتى سلطاتها، تتعاون مع المستوطنين من بؤر المزارع الاستيطانية الذين ينشطون ضد المُجتمعات الرُعوية الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن السياسة العنيفة، القامعة وغير القانونية التي تنتهجها إسرائيل طوال سنين بواسطة مؤسساتها الرسمية الناشطة في الضفة الغربية وبواسطة المستوطنين، هي التي أدت في نهاية المطاف إلى النقل القسريّ لمُجتمعات رعاة المواشي الفلسطينيين.

الحكومة والكنيست – تستثمر الدولة سنويًا عشرات الملايين من الشواقل من أموال الخزينة العامة التي يموّلها المواطنون الإسرائيليون في بؤر المزارع الاستيطانية. توّفر الدولة لبؤر المزارع الاستيطانية مساعدات مالية وقروض، تربطها بالبنية التحتية وتشق لها الطرقات، تخصص لها المراعي، توّفر لها الأمن، وتشتري لها مجموعة متنوعة من المعدات. في الوقت نفسه، يقدم الصندوق القومي اليهودي، المجالس الإقليمية للمستوطنات، شعبة الاستيطان، جمعية "أمناه" وجمعيات مثل "ريجافيم"، "أرتسينو" و"هشومر يهودا والسامرة" – التي تحصل كلها على تمويل كامل أو جزئي من الخزينة العامة – هي الأخرى منحًا ومساعدات لبؤر المزارع الاستيطانية. في المقابل، يعمل لوبي كبير من منتخبي الجمهور، لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية وحتى إنكار عنف المستوطنين. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على إضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية المقامة بشكل غير قانوني وتنظيم مكانتها كمستوطنات قانونية بحسبها.

الإدارة المدنية – تتناول صلاحيات الادارة المدنية الواسعة معظم جوانب الحياة في الضفة الغربية، بما يشمل جميع جوانب التخطيط والبناء في المنطقة C. رغم التزاماتها كونها جيشًا مُحتلًا، تُطبق الإدارة المدنية سياسة تمييزية بشكل هيكلي بنيوي ومُوّجه، مما يخلق واقعًا مختلفًا ومنفصلًا للسكان الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. نتيجة هذه السياسة، لم تهتم الإدارة المدنية طوال عشرات السنين بتوفير احتياجات الحد الأدنى لأبناء المُجتمعات الرُعوية الفلسطينية، بل ومنعت الانشاء المستقل وتطوير البُنى التحتية الأساسية، الطرقات والمباني التعليمية.

تكمل سياسة إعلان أراضي الدولة، طريقة تخصيص الأراضي، منح تصاريح البناء، وممارسات هدم المنازل التي تنتهجها الإدارة المدنية في الضفة الغربية بعضها البعض، وتشجع الأجندة الإسرائيلية في المنطقة C: تنمية وازدهار المشروع الاستيطاني والضم مقابل سلب واقصاء وتهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم. تمنع سياسة إسرائيل التمييزية بشكل شبه كامل البناء الفلسطيني في أراضي المنطقة C، مما يجبر الفلسطينيين فعليًا على العيش فقط في المناطق A وB، التي تشكل 40% فقط من الضفة الغربية.

الجيش – يتحمل الجيش المُحتل واجبًا مزدوجًا، الامتناع عن إيذاء السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم إلى جانب ضمان سلامتهم وحمايتهم من اعتداء طرف ثالث. إلا أن الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يتعاطف ويتماهى مع المستوطنين الإسرائيليين إلى حدٍ كبير، الأمر الذي ينعكس بالسياسة الرسمية، المبادرات المحلية للجنود، والتعاون الوثيق فيما بينهم.

في العديد من الأحداث التي هاجم فيها المستوطنون المجمعات والبلدات الفلسطينية، رافقهم جنود وقفوا مكتوفي الأيدي ولم يحركوا ساكنًا لمنع العنف ووقفه، وفي حالات قليلة، بل انضموا. لا يدور الحديث عن أحداث شائبة لجنود فرادى: دعم تصرف المستوطنين من بؤر المزارع الاستيطانية هو سياسة منظمة ينتهجها الجيش والتي تتغلغل من مناصب القيادة العليا إلى الأسفل.

بعد السابع من أكتوبر 2023، تم تجنيد آلاف الجنود لحراسة المستوطنات، قسم كبير منهم من المستوطنين الذين تم تسليحهم بأسلحة عسكرية. وصل إسرائيليون مسلحون بالزي العسكري أو العسكري الجزئي إلى القرى الفلسطينية والتجمعات الرعوية، واعتدوا دون سبب أو سلطة على الناس الأبرياء. شملت هذه الأحداث الاعتداءات العنيفة، التهديدات، التعدي على الأملاك، النهب والسرقة، والتسبب بأضرار للممتلكات. يتسبب التعتيم والطمس المتعمد للفروق بين المستوطنين والجنود الإسرائيليين بمسّ إضافي لسلامة وأمن المجتمعات، ويعزز عدم ثقتهم بالسلطات الإسرائيلية.

شرطة إسرائيل - تقع مسؤولية إنفاذ القانون الجنائي على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية على عاتق الشرطة الإسرائيلية. يُشير رصد ييش دين المتواصل منذ عقدين، إلى فشل منهجي مستمر ومتعمد لهيئات إنفاذ القانون في معالجة الجريمة الأيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. من بين ملفات التحقيق المفتوحة والمعنية بشبهات جرائم على خلفية أيديولوجية من قبل إسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة

الغربية، منذ عام 2005، أغلق 94% منها دون توجيه لائحة اتهام، فيما أفضت نحو 3% فقط إلى إدانة كاملة أو جزئية.

أدت سياسة الشرطة هذه إلى انخفاض ثقة الفلسطينيين في سلطات القانون الإسرائيلية وانخفاض عدد الشكاوى المُقدمة. بالإضافة، أبلغ ضحايا الجريمة الفلسطينيين عن فترات انتظار طويلة جدًا في محطات الشرطة، معاملة مهينة من الضباط، عدم وجود مترجم فوري للغة العربية، ومعاملتهم كمشتبه بهم وليس كضحايا للجريمة.

قدمت ثلاث شكاوى ولم يكن لها أي فائدة. لقد وثقنا عنف المستوطنين في صور ويمكن رؤية وجوههم، وأرقام سياراتهم، ورغم ذلك تم إغلاق الملف. رحلنا مجبرًا أخاك لا بطل. لقد كان قرارًا صعبًا للغاية. لا حول ولا قوة.

محمود الكعابنة، راس التين

يتلقى المستوطنون، الذين يدركون أن الشرطة لا تنفذ أنشطة إنفاذ فعالة ضدهم، دعمًا ورياحًا خلفية عن أفعالهم الإجرامية وتكرارها. بقدر ما هو معروف، بحلول نهاية عام 2024، لم تتم محاكمة إسرائيلي واحد في أعقاب الأحداث الموصوفة في هذا التقرير، والتي أدت إلى الترحيل القسري للمجتمعات الفلسطينية.

الصحة الفردية والحصانة المجتمعية

يؤثر الواقع العنيف الذي يعيشه الفلسطينيون بالضفة الغربية على رفاهيتهم النفسية – الاجتماعية وصحتهم النفسية. التوتر والاجهاد والقلق المزمنين بسبب التهديد المتواصل بالعنف، اعتداءات المستوطنين، والهجمات العسكرية، أصبح من سيم المجتمع الفلسطيني برمّته الذي يعيش تحت الاحتلال. في صفوف المجتمعات الرعوية الفلسطينية تُضاف إلى كل ما سبق ذكره المخاوف من هدم المنازل، التهجير القسري، وخسارة مصادر الرزق، مما يزيد تحديات الصحة النفسية ويوسع نطاقها لتشمل المجتمع برمته. فور إنشاء بؤرة استيطانية إسرائيلية بجوار بلدة أو مجمع فلسطيني، فور اقتحام منزل أو تعرض أحد أفراد الأسرة للأذى أو لاعتداء أو خسارته لمكان ترزقه – يكف الفرد والمجتمع عن الشعور بالأمان.

تشير الدراسة الشاملة المُستعرضة في هذا التقرير إلى أن الإجراءات التي نفذها مواطنون إسرائيليون أذت بشدة وبشكل منهجي صحة الفرد وحصانة المجتمعات الرعوية الفلسطينية. تعرض السكان الفلسطينيين من مدة طويلة وبشكل مزمن للعنف المنهجي ومختلف أشكال القمع، سواء من قبل السلطات الإسرائيلية أو المستوطنين، أذى السكان الفلسطينيين جسديًا ونفسيًا. أدى العنف المتواصل إلى انخفاض مستوى الأمن الغذائي، خلق ظروف سكن قاسية، تآكل الحصانة النفسية وخلق مشاعر خطيرة ومطوّلة من انعدام الأمن والأمان، عدم اليقين والقلق. أدى انعدام الإحساس بالأمان في المنزل وانعدام الاستقرار والروتين الآمن إلى أذى متزايد على صحة السكان، في صفوف الأطفال بالذات.

أدى التهجير القسري للرعاة الفلسطينيين من منازلهم إلى مصادرة حقهم بالتحكم بمصيرهم، وإعاقة وصولهم إلى الخدمات الأساسية ومصادر الرزق. التهجير غيّر أساليب ونهج حياتهم التقليدي، أدى إلى انهيار الحياة المجتمعية وله آثار اجتماعية - اقتصادية ونفسية طويلة الأجل قوضت مجتمعة الحصانة المجتمعية. علاوة على ذلك، تعرضت العديد من المجتمعات للهجوم من قبل إسرائيليين حتى في المواقع التي هُجروا إليها، وبالتالي تكررت مشاعر انعدام الأمن والأمان الصادمة وقوضت القدرة على استعادة السيطرة على الحياة - وهو الوضع الذي لا يزال الرعاة الفلسطينيون يعاني منه إلى يومنا هذا.

عنف المستوطنين دمر حياتنا. لقد تسبب لنا هذا العنف في العيش في خوف دائم وخوف من مغادرة منازلنا. أصبح التوتر والقلق جزءًا من حياتنا اليومية.

سليمان مليحات، المعرجات الشرقية

يؤدي تهجير المجتمعات الرعوية الفلسطينية، التي سبق وذاق أفرادها مرارة اللجوء والتهجير عندما هجّرتهم إسرائيل في السابق مرات عدة، إلى مزيد من تعميق الصدمة الجماعية المتواصلة ويعزز الشعور بالسلب والنهب، التهجير، فقدان البيت، الأرض، والمجتمع.

الجوانب القانونية

في المنطقة المدروسة في إطار هذا المشروع، هُجرت سبع مجتمعات رعوية فلسطينية قسرًا من ديارها خلال السنوات 2023-2022، في أعقاب عنف مستوطنين وجنود وعلى وقع سياسات وأفعال حكومة إسرائيل.

الدعم الحكومي المُعتبر لإنشاء وتوسيع بؤر المزارع الاستيطانية، مشاركة المسؤولين الحكوميين في العديد من الأحداث الموصوفة في التقرير، فضلًا عن عدم أخذ السلطات الإسرائيلية دور فاعل في إنفاذ القانون، يتطلب اعتبار العنف والمُمارسات التي أدت إلى تهجير المجتمعات الفلسطينية تدابير قسرية حكومية، أو على الأقل منهجية.

ترتقي هذه الأفعال إلى مستوى جريمة النقل القسري - كجريمة حرب وكجريمة ضد الإنسانية - وجريمة الاضطهاد. علاوة على ذلك، فإن خطورة الأحداث الموصوفة في التقرير تتجاوز خطورة الفعل الفردي نفسه، حيث تم تنفيذها كجزء من هجمات واعتداءات منهجية واسعة النطاق. عندما يُضاف للأفعال أيضًا السياق الذي يدل على نيّة، تتعزز الشبهة بأن القوة المُحركة وراء تنفيذ هذه الجرائم هي رغبة بـ"مسح" وجود الفلسطينيين من الحيّز. وبعبارة أخرى، سياسة تطهير عرقي.

المفهوم القانوني الدولي الحالي - الذي لا يزال قيد التطوير – لمصطلح "التطهير العرقي" يعتبره ظاهرة إجرامية، يمكن أن تنطلي على مجموعة من الأفعال والأحداث ضد مجموعة مُعرّفة، كل منها جريمة دولية في حد ذاته، يشمل من بين أمور أخرى، التهجير والنقل القسري. يحدد الاصطلاح القانوني للظاهرة شدتها المفرطة كفعل إجرامي منهجي لدوافع تمييزية، يهدف إلى القضاء على وجود مجموعة مُحددة من منطقة معينة.

للتطهير العرقي في الضفة الغربية، وتحديدًا في المنطقة التي يتناولها هذا المشروع، ثلاثة أذرع رئيسية: تدابير الإكراه التي تنعكس بأعمال عنف المستوطنين وقوى الأمن؛ تدابير الإكراه النظامية الحكومية التي تنعكس في سلب الظروف والحقوق المطلوبة للحياة السليمة؛ وغياب حماية الدولة. خلقت تدابير الاكراه المذكورة بيئة غير قابلة للحياة لمجتمعات الرعاة الفلسطينيين، التي دفعت بشكل حتمي لتهجيرهم.

والخلاصة الخطيرة المنبثقة عن كل ما سبق ذكره هي أن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية عن جرائم النقل القسري والاضطهاد إن كانت تنفذها بنفسها أو من خلال وكلائها، أو ينفذها مواطنوها بدعم منها. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل إسرائيل مسؤولية تصميم، نقل، وتطبيق سياسة تطهير عرقي، وإن كان على الأقل محدودًا، في الضفة الغربية.

***

"مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون" هو دراسة حالة فاحصة تتناول منطقة محدودة فقط. ومع ذلك، تُطبق إسرائيل السياسة ذاتها وذات أساليب ونهج المستوطنين في مناطق أخرى من الضفة الغربية. مما يطرح التخوّف من أن تتحوّل أنماط العمل هذه، التي أدت إلى النقل القسريّ لتجمعات فلسطينية كثيرة، إلى استراتيجية سلطوية طويلة الأمد من التطهير العرقي للفلسطينيين، أقلّه من أراضي المنطقة C، التي تشكّل نحو 60% من أراضي الضفة الغربية.

في تموز/ يوليو 2024، قضت محكمة العدل الدولية بأن استمرار الوجود الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن الممارسات المختلفة التي تنتهجها إسرائيل تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة C. يجب أن تستخدم هذه المقولة كخطة عمل للمجتمع الدولي بمواجهة دولة إسرائيل.

تدعو منظمة ييش دين ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى التصرف وفقًا للقانون الدولي بطريقة نشطة وفعالة تجاه إسرائيل، ومطالبتها الوفاء بمسؤوليتها القانونية لحماية السكان الخاضعين للاحتلال، مع التركيز على المجتمعات الرعوية. يتوجب على إسرائيل ضمان الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين، ومنع استمرار النقل القسري، إزالة البؤر الاستيطانية العنيفة والسماح للمجتمعات الرعوية الفلسطينية بالعودة الآمنة إلى ديارهم.

هذه الوثيقة هي تلخيص للتقرير "مُجتمعات مُهجرّة، أناسٌ منسيون". كل المراجع والعلامات مُفصلة بتوّسع في التقرير الكامل.
بلاغ بموجب القانون: ييش دين هي منظمة يأتي تمويلها الرئيسي من كيانات سياسية أجنبية

Co-Funded by the European Union

This publication was co-funded by the European Union. Its contents are the sole responsibility of Yesh Din and Physicians for Human Rights Israel and do not necessarily reflect the views of the European Union.